رحبوا بتصريحات سمو رئيس مجلس الوزراء حول عودة الحياة التدريجية إلى طبيعتها بعد 30 مايو

اقتصاديون لـ «الأنباء»: عودة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية باتت مطلباً ملحاً

طارق عرابي

مبنى بورصة الكويت وتبدو الشوارع خالية تماما مع سريان الحظر الكلي (أ.ف.ب)

رحبت فعاليات اقتصادية بالتصريحات الاخيرة التي أدلى بها سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد، والتي أعرب من خلالها عن الأمل في الوصول بعد يوم 30 الجاري إلى الإعلان عن المراحل التدريجية لعودة الحياة الطبيعية ضمن التقيد بالإرشادات والتوصيات الصحية.

ورأت شخصيات اقتصادية في تصريحات متفرقة لـ «الأنباء» أن عودة الحياة الى طبيعتها باتت مطلبا ملحا في الوقت الراهن، لاسيما ان الايقاف الذي بدأ منذ منتصف مارس الماضي، قد ألقى بتبعاته السلبية على كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، الامر الذي يتطلب رفع الاغلاق الحالي أو على الأقل التخفيف من هذه الاجراءات، لاسيما في ظل تضرر القطاعات الاقتصادية كافة.

وقالت الشخصيات الاقتصادية إنه ينبغي البدء بعملية الاستئناف التدريجي للانشطة الموقوفة، وعدم الاستسلام لفيروس جديد ليس له علاج حتى الآن، لكن ذلك يجب ان يتم مع تطبيق الاجراءات التي تضمن سلامة المواطنين والمقيمين، وتطبيق إجراءات التباعد الاجتماعي الموصى بها عالميا، مشيرين في هذا الصدد إلى تجارب العديد من دول العالم التي أعادت الحياة إلى مرافقها وسط احتياطات وإجراءات صحية مناسبة.. وفيما يلي التفاصيل:

عادل الصبيح: يجب ألا يطول الإغلاق.. فكلما طال أمده زادت المشاكل

د.عادل خالد الصبيح

قال نائب رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي في شركة الصناعات الوطنية د.عادل خالد الصبيح، إن قضية الإغلاق يجب ألا تطول أكثر من اللازم، لأنه كلما طال أمد الاغلاق، زادت المشاكل المترتبة عليه، سواء على صعيد العلاقات بين الناس وبعضهم البعض، أو بين أصحاب المحال التجارية والعمالة، أو بين المؤجر والمستأجر، وكذلك بين المقرض والمقترض، وبين أصحاب العقود والمقاولات والجهات المرتبطة بها، وهي قضايا ستنعكس في نهاية الامر على ارتفاع أعداد القضايا والنزاعات التي قد يطول حلها بعد انتهاء جائحة كورونا.

وتابع الصبيح يقول: «يجب تخفيض أمد الإغلاق قدر الامكان، مع الاخذ بعين الاعتبار عدم تعريض صحة وحياة المواطنين للخطر، ووضع الاجراءات المناسبة للحد من انتشار العدوى، ولنا في التجربة التشيكية خير مثال، حيث يتم من خلال هذه التجربة التعامل مع الجميع كما لو أنهم مصابون بالفيروس، وبالتالي يجب على كل من يخالط الآخرين أن يرتدي الكمام الطبي حتى لو لم يكن مصابا»، وذلك انطلاقا من شعار (احميني وأحميك)».

ولفت الصبيح إلى أن الاعمال التجارية قد تتحمل شهر آخر أو شهرين من الاغلاق على أقصى تقدير، لكن إن طال الوقت أكثر من ذلك، فإن الاقتصاد الكلي لن يكون قادرا على تحمل تبعات الخسائر الاقتصادية والمالية.

العلي: الإنسان هو العنصر الأهم في الكويت وليس الاقتصاد على عكس الدول الرأسمالية

د. يوسف العلي

بين وزير التجارة والصناعة الأسبق، د.يوسف العلي، أن قرار عودة الحياة إلى طبيعتها يخضع بالدرجة الأولى إلي وزارة الصحة، فهي وحدها التي ينبغي أن تقرر في اي مرحلة يمكن العودة جزئيا إلى الحياة الطبيعية ومتى يمكن أن يكون ذلك.

وأضاف ان الكويت تعتمد في عملها على أساس ان الإنسان هو العنصر الأهم بالنسبة لها وليس الاقتصاد، وذلك على عكس الدول الرأسمالية القائمة على الاقتصاد والتي ترى أن الاقتصاد يأتي في المرتبة الاولى بالنسبة لها.

وأشاد العلي بالاجراءات الاستباقية التي اتخذتها حكومة الكويت منذ بداية الازمة وحتى وقتنا الحالي، مشيرا إلى أن ما تم اتخاذه من إجراءات يدل على ان الحكومة ستكون قادرة على تحديد موعد البدء في العودة الجزئية أو الكاملة للحياة، وذلك على حسب قدرتها في السيطرة على انتشار هذا الوباء، خاصة أننا ما زلنا نسمع يوميا عن ظهور حالات جديدة لمصابين، إلى جانب وجود حالات قيد التقصي الوبائي لم يتم الانتهاء منها بعد.

ولفت إلى أن ما يفترض طرحه والتركيز عليه في الوقت الراهن، هو خدمات «الاونلاين»، خاصة ان هناك شريحة كبيرة من الخدمات الحكومية والتجارية نجحت بالفعل في تفعيل هذه الخدمات، على غرار التعليم الالكتروني الذي أطلقته الجامعات والمدارس الخاصة، وخدمة التسجيل العقاري التي أطلقتها وزارة العدل، وخدمات النافذة الواحدة التي بدأت وزارة التجارة والصناعة بالعمل بها حتى قبل ظهور الوباء.

وأشار إلى أن التوسع في مجال الخدمات الإلكترونية يمكن أن يساعد على العودة للعمل بشكل جزئي وبالحد الادنى من الموظفين، وبما يضمن إنجاز المعاملات المتوقفة للمساعدة في عودة الحياة إلى طبيعتها بشكل جزئي لحين الانتهاء من انتشار الفيروس المستجد، خاصة ان العديد من الجهات الحكومية لديها بالفعل تطبيقات وبرامج تساعد على هذا العمل، ولا تحتاج سوى إلى البدء في التطبيق الفعلي لها.

ورأى العلي أن هناك أنشطة رئيسية لا يمكن الاستغناء عنها وبالتالي لابد من عودتها تدريجيا، مثل ورش الصيانة والتصليح والتكييف وقطع الغيار، لأن توقف هذه الأنشطة يؤثر على حياة المجتمع بشكل مباشر.

براك الصبيح: لا ينبغي الاستسلام.. نسبة الشفاء من «كورونا» أكثر من 85٪

براك عبدالمحسن الصبيح

ذكر رئيس مجلس إدارة مركز صباح الاحمد للموهبة والابداع، براك عبدالمحسن الصبيح، ان عودة الحياة الطبيعية إلى البلاد أصبحت ضرورة حتمية، إذ لا ينبغي الاستسلام أكثر من ذلك لفيروس زادت نسبة الشفاء منه عن 85٪، لافتا في الوقت ذاته إلى أن العديد من دول العالم قامت بالفعل باتخاذ مثل هذه الخطوة منذ أيام وأسابيع قليلة مضت. وأشار إلى أن الكويت شهدت توقفا تاما للحياة على أكثر من صعيد، سواء على صعيد التجارة والاعمال التي شهدت توقفا شبه تام، أو الصعيد الاجتماعي الذي توقفت من خلاله الزيارات والأنشطة الرياضية، وبالتالي لابد من العودة التدريجية إلى ممارسة الحياة الطبيعية التي تعمل من خلالها المحال والانشطة التجارية، ويعود من خلالها الانسان إلى ممارسة الرياضة والنشاط كما كان في السابق، خاصة ان هذا التوقف قد أثر على نفسيات كل أطياف المجتمع من الكبار والصغار على حد سواء. وشدد الصبيح على أن التشغيل التدريجي لا يعني عودة الحياة إلى سابق عهدها مرة واحدة، إذ ينبغي أن يصاحب ذلك تطبيق الاجراءات الموصى بها من قبل منظمة الصحة العالمية، ومن بينها الحفاظ على المسافات المتباعدة بين الاشخاص، ولبس الكمامات والقفازات في الأماكن العامة، وعدم التجمع في مكان واحد، لحين الوصول إلى علاج أو مصل فعال ضد فيروس كورونا المستجد، ناهيك عن اتباع كبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة كافة الاحتياطات الصحية حفاظا على صحتهم.

شركات نفطية ترد على «البترول»: لن نتمكن في الوقت الراهن من تقليص الوافدين

مشاريع النفط العملاقة عائق أمام تخفيض العمالة الوافدة

أحمد مغربي

نحو 3 آلاف عامل على سلم الرواتب في «مؤسسة البترول» وشركاتها التابعة

500 عامل وافد في «كيبيك».. ومشاريع الشركة الضخمة تحول دون الاستغناء عنهم

كشفت مصادر مسؤولة لـ «الأنباء» ان بعض الشركات النفطية أرسلت ردودا إلى مؤسسة البترول الكويتية مفادها صعوبة تخفيض العمالة غير الكويتية في العقود الدائمة والخاصة والعمالة في عقود المقاولين في الوقت الراهن، نظرا لتنفيذ تلك الشركات مشاريع ضخمة أوشكت على الانتهاء والتشغيل وان اي تغيير في تلك الوظائف ستكون له عواقب وخيمة على التشغيل والانتهاء من المشاريع.

وذكرت المصادر ان مؤسسة البترول الكويتية خاطبت الشركات النفطية التابعة منتصف الاسبوع الماضي بإعداد دراسة حول الاعداد والنسب التي يمكن تخفيضها من العمالة الوافدة على عقود الاعارة والخاصة ومقطوعة الاجر بالإضافة الى العاملين الوافدين على سلم الرواتب في الشركات النفطية، إلا ان بعض الشركات أرسلت كتبا رسمية إلى «البترول» تفيد بصعوبة تطبيق هذا البند من القرارات نظرا لدخول العديد من المشاريع التي تنفذها الشركة حيز التشغيل لاسيما مشاريع مصفاة الزور والوقود البيئي ومرافق استيراد الغاز المسال والنفط الثقيل وغيرها.

ووفقا لآخر احصائية معتمدة من مؤسسة البترول فإن اعداد العمالة غير الكويتية حسب التصنيف المهني للوظائف تبلغ أكثر من 3 آلاف وافد يعملون على سلم الرواتب موزعة كالتالي:

1260 وظيفة تخصصات طبية و1056 وظيفة تخصصات هندسية و152 تخصصات قانونية ومالية وإدارية و500 وظيفة تخصصات حرفية وخدماتية.

وتتركز أغلب الوظائف في شركة نفط الكويت بواقع 2000 وظيفة، وشركة البترول الوطنية الكويتية بنحو 800 وظيفة، وشركة كيبيك 88 وظيفة، وصناعة الكيماويات البترولية نحو 52 وظيفة، وشركة ناقلات النفط الكويتية نحو 41 وظيفة، وشركة نفط الخليج 18 وظيفة، وشركة البترول العالمية 4 وظائف وشركة كوفبيك نحو 42 وظيفة.

علما ان اجمالي القوى العاملة في القطاع النفطي يبلغ 21,3 ألف وظيفة منها 18,2 ألف وظيفة للكويتيين.

ووفقا للمصادر، فإن عدد العمالة الوافدة العاملة في الشركة الكويتية للصناعات البترولية (كيبيك) سواء على سلم الدرجات او العقود يبلغ نحو 500 عامل وافد يعملون منذ تأسيس الشركة قبل 3 سنوات تقريبا ويصعب تخفيض تلك الاعداد بناء على قرار مؤسسة البترول.

وذكرت انه تم تعيين تلك العمالة الوافدة في القطاع النفطي نظرا لعدم ايجاد عمالة وطنية، حيث تم اللجوء لوكالات التوظيف العالمية والمعتمدة لتوظيف تلك العمالة بعد استلام السير الذاتية للمرشحين والمفاضلة بينهم تمهيدا لاختيار الافضل وتم تحديد اجورهم وفقا لسلم الرواتب الموحد بالقطاع النفطي.

وقالت المصادر ان نسبة التكويت في وزارة النفط 100٪، كما تجاوزت نسب التكويت في مؤسسة البترول الكويتية والعديد من الشركات التابعة لها النسبة المستهدفة لتطبيق سياسة الاحلال من قبل ديوان الخدمة المدنية والبالغة 90٪، مشيرة الى ان القطاع النفطي عمل خلال الفترة الماضية على خطة احلال الوظائف التي يشغلها الوافدون بما يضمن عدم الاخلال بسير العمل خصوصا في الوظائف الفنية النادرة التي تحتاج خبرات متخصصة مع الحرص على ان تقوم هذه الخبرات بتدريب الكوادر الكويتية تمهيدا لإحلالها مستقبلا.

وبالنسبة لغير الكويتيين ممن يعملون على عقود المقاولين، فتجدر الاشارة في هذا الصدد الى ان مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة وفي سبيل توفير ما تحتاجه من العمالة الفنية التخصصية النادرة عن طريق التعيين غير المباشر انما تبرم مع المقاولين المتخصصين عقودا لهذا الغرض وفقا لما تقتضيه الحاجة.